2024 آب العدد 14 المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
No.14 Aug 2024 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

الوظيفة العامة (الديوانية والدينية) في بلاد الشام في عهد المماليك البحرية

م.م مجيد وهيب رحم
كلية الآداب / جامعة ذي قار
mjwh80@gmail.com

المستخلص

يستمد البحث أهميته في بعض جوانبها من أهمية وحيوية موضوعه في الحياة الإنسانية، حيث تحتل الوظيفة العامة مكانة بالغة الأهمية ودورا فعالا في الريادة والتوجيه وفي إدارة شؤون المجتمع ونشاطاته، وكذلك دورها في تقديم الخدمة وتدبير المنافع العامة باعتبارها تجسيدا للسلطة العامة ومظهرا من مظاهر السلطان. كما تستند أهمية البحث في جوانب أخرى إلى اعتبار دراسة الوظيفة العامة في تلك الفترة المهمة من التاريخ الإسلامي حيث تشظي الدولة ومحاصرتها من قبل الأعداء الفرنج والمغول وكيفية قيام المماليك ببناء دولة قوية استطاعت صد تلك الاعتداءات ، وبناء دولة ذات أنظمة وقوانين والسير بها على نهج الدول الحديثة ، حيث أسهم المماليك إسهاما ليس بالقليل لإخراج شيء عن الإدارة لما يتسم به نظام الوظيفة العامة من الحيوية والأهمية في التنظيم الإداري لاتصاله مباشرة بنظام الحكم، والسياسة، والإدارة، وتدبير شؤون الناس، وأحوال معاشهم ومعادهم، ومشكلات حياتهم اليومية، لتغلغل المستويات المختلفة للوظيفة العامة في كافة جوانب المجتمع، وحركة الحياة. كما يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة لعدم وجود دراسات سابقة متكاملة على هذا النحو- فيما نعلم – تولت معالجته بشكل يفي بحاجة الدارسين والباحثين المحدثين لذلك جاءت هذه الدراسة لبيان ماهية وطبيعة الوظائف العامة دمشق في العهد المملوكي في عهد المماليك البحرية . وطبيعة المجتمع والوظائف في بلاد الشام ودمشق تحديدا والثاني جاء لبيان أنواع الوظائف العامة الديوانية في العهد المملوكي الأول (المماليك البحرية) ، والمبحث الثالث تناول الوظيفة العامة الدينية ودور رجال الدين والمهام المكلفين بها .

الكلمات المفتاحية : طبقات المجتمع ، الوظيفة العامة ، الوظائف الديوانية ، ارباب الوظائف الدينية.

Public Service (Diwani and Religious) in the Levant during the Era of the Bahri Mamluks

Majeed Wahib Rahm

Faculty of Arts / University of Thi Qar

mjwh80@gmail.com

Abstract

The research derives its importance in some aspects from the importance and vitality of its subject in human life, as the public service occupies a very important position and an effective role in leadership and guidance and in managing the affairs and activities of society, as well as its role in providing service and managing public benefits as an embodiment of public authority and a manifestation of authority. The importance of the research in other aspects is based on considering the study of the public function in that important period of Islamic history, where the state was fragmented and besieged by the Frankish and Mongol

enemies, and how the Mamluks built a strong state that was able to repel those attacks, and build a state with systems and laws and follow the approach of modern states, where the Mamluks contributed a not small contribution to extract something from the administration, as the public function system is characterized by vitality and importance in administrative organization due to its direct connection to the system of government, politics, administration, and management of people's affairs, their living and afterlife conditions, and their daily life problems, to penetrate the different levels of the public function in all aspects of society and the movement of life. This topic also gains special importance due to the lack of previous integrated studies in this way - as far as we know - that dealt with it in a way that meets the needs of modern students and researchers. Therefore, this study came to clarify the nature and essence of public functions in Damascus during the Mamluk era during the era of the Bahri Mamluks. The nature of society and jobs in the Levant and Damascus in particular, and the second came to explain the types of public administrative jobs in the first Mamluk era (the Bahri Mamluks), and the third topic dealt with the religious public job and the role of the clergy and the tasks assigned to them.
Keywords: Social classes, public job, administrative jobs, religious job holders.

المقدمة

الوظيفة العامة باعتبارها إحدى اللبنات الأساسية التي ينبني عليها التنظيم الإداري في سائر النظم السياسية، والاجتماعية، في القديم والحديث تشكل عنصرا شديد الارتباط بمفهوم الدولة في كل زمان ومكان، وبالإدارة بصفة خاصة، لكونها تجسيدا لمظهر السلطة العامة في المجتمع.

كما أن الموظف العام المنوطة به مسئولية الاضطلاع بأعباء تلك الوظيفة العامة، ومهامها، لا يقل أهمية عن الوظيفة العامة نفسها، بل إن أهميته تزيد اطرادا كلما تنوعت حاجات المجتمع، وتعقدت أساليب العمل، وتداخلت الاختصاصات، وتشابكت المصالح العامة، خاصة بعد أن تجاوزت الدولة وظيفتها التقليدية وأخذت تباشر نشاطات اقتصادية، واجتماعية، تتزايد يوما بعد يوم، بهدف إشباع حاجات الأفراد، وتهيئة الرفاهية، والتنمية.

ومع هذا الارتباط الشديد بين الوظيفة والموظف العام، وبين الدولة وبنشاط الأجهزة الإدارية فان مفهوم الوظيفة العامة يختلف باختلاف مفهوم الدولة وأنشطتها، ولكن رغم هذا الاختلاف فهناك قدر من التماثل في أوصاف النشاط الإداري للوظيفة العامة في الدولة الحديثة إذ يتكون نشاط الإدارة من عناصر مشتركة، وأن الخلاف يقوم بين درجة أهمية كل عنصر، تبعاً لاختلاف فلسفة النظام نفسه.

ونظرا لأن مفهوم الوظيفة العامة شديد الارتباط بالدولة وبالإدارة بصفة خاصة فقد اصطبغت الوظيفة العامة بصبغة مميزة حتى أن بعض النظم الأوروبية (اللاتينية) كفرنسا وألمانيا مثلا قد أفردت لها نظاما قانونيا خاصا. حتى أن هذا الارتباط الوثيق للوظيفة العامة بالدولة وبأجهزة الإدارة العامة جعل مفهومها يختلف باختلاف مفهوم الدولة وانشطتها[1]، وذلك رغم وجود قدر من التماثل في أوصاف النشاط الإداري للوظيفة العامة في الدولة الحديثة وخاصة بعد أن أصبحت دولة متدخلة في كافة أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[2] ، رغم هذا التماثل في أنشطة الوظيفة العامة في الدولة الحديثة فانه يوجد تباين واضح في مفهوم الوظيفة يعتبر

انعكاسا لنظرة المجتمع الى الدولة، ولعل أبرز مثال في هذا المجال التمايز الواضح بين المفهوم السائد للوظيفة في القارة الاوروبية بصفة عامة وفي فرنسا بصفة خاصة وبين المفهوم الاميركي للدولة وبالتالي للوظيفة العامة[3].

ونخلص من هذا الى أن الوظيفة العامة تبدو في النظم المعاصرة مجرد مهنة كسائر المهن بينما هي في المفهوم الإسلامي خدمة ورسالة وأمانة ، من هنا نجد الأهمية الكبرى التي أولاها المماليك للوظيفة العامة وبناء دولة حديثة على أسس مدنية في عهد المماليك في العصر الأول من العهد المملوكي والمسمى بالمماليك البحرية

المبحث الأول
الوظيفة العامة في عهد المماليك البحرية

دولة المماليك البحرية مؤسسها عز الدين أيبك، وحكمت نحو 135 عامًا بين سنتي 648-784 هـ/1250-1382 م وكلمة البحرية أطلقت على طائفة من المماليك قبل تأسيس دولتهم، وهذه الطائفة هي التي أسكنها الصالح نجم الدين الأيوبي الذي يعتبر المؤسس الفعلي لتلك الدولة في قلعة الروضة في نهر النيل فعُرفوا بالبحرية، وصاحبهم هذا الاسم ، قامت الدولة البحرية بعدة غزوات ناجحة، وكبحت جماح التتار في عدة مواقع، فدفعت خطرهم عن مصر، وكفكفت عدوانهم على بلاد الشام، وكان ملوكها مستقلين بمصر، ووصل نفوذهم حينًا إلى شواطئ الفرات والجزيرة، وما وراء ذلك، كما وصل حينًا آخر إلى بلاد المغرب.

لابد من الاشارة أن بلاد الشام كانت عبارة عن عدة نيابات وبالتحديد ستة نيابات تشكلت تلك النيابات بعد هزيمة التتار في معركة عين جالوت ومنها نيابة دمشق ونيابة الكرك ونيابة حلب ونيابة طرابلس ونيابة صفد [4] ، وهذه النيابات الكبرى تقسم إلى نيابات صغرى ، وإنشاء تلك النيابات لم يكن دفعة واحدة وإنما كان بالتدريج فأول نيابة تأسست هي نيابة دمشق بعد معركة عين جالوت مباشرة ومثلها كانت نيابة حلب.

أما حكام هذه النيابات فهم من مماليك السلاطين ، وكانوا يختارون عادة من ارباب السيوف[5]، تميزا لهم عن ارباب القلم ، وكانوا بوجه عام مستقلين الواحد عن الآخر، وكانت نيابة دمشق هي كبرى نيابات الشام في عهد المماليك ، حتى اطلق عليها القلقشندي اسم " نيابة الشام" أو " مملكة الشام "[6] ، نيابة دمشق في العهد الملوكي اتصفت بالتأرجح وعدم الثبات فيما يتعلق بالحدود ، كغيرها من نيابات الشام الاخرى [7] ، وكان يتبع نيابة دمشق " نيابات صغرى " وولايات ، اما النيابات الصغرى فاهمها غزة بالقدس ، صرخذ ، عجلون بعلبك ، حمص ، صياف ، والرحمة ، وذلك قبل أن تصبح غزة نيابة مستقلة في القرن الرابع العشر الميلادي ، فكانت أبان حكم المماليك البحرية تابعة لنيابة دمشق ، وكانت هناك ولايات تابعة لنيابة دمشق : الرطبة ، بيسان البقاع ، بيروت، صيدا ، قارا[8] ، وكانت الادارة في النيابات الكبرى مركزية فرغم أن تلك النيابات مستقلة في ولاتها إلا أنه لا بد من الرجوع الى دمشق في مختلف المسائل المهمة وكان يتولى أمر مدينة دمشق والي ينظر في شؤون المدينة ويتحدث في أمر الشرطة ، في حين كان يتولى امر ضواحي مدينة دمشق ، وهو الإقليم الذي يعرف باسم البر والي آخر[9] .

اتبع المماليك في الحكم نظاما اداريا خاصا بهم شبيه باللامركزية الحالية، فكانت مصر مركز الحكم لاحتضانها السلطان وفيها إقامته ومقر حكمه ،وقد اقام نوابا عنه في النيابات المتعددة في مصر وبلاد الشام ، وساعد المماليك في الحكم عدد وافر من الموظفين العسكريين والاداريين معظمهم من المتعممين[10].

الملاحظ ان الوظائف العامة التي وجدت في بلاد الشام من قبل المماليك ماهي إلا ذاتها التي اعتمد الأيوبيون عليها ابان حكمهم ، وكانت عبارة عن مجموعة من الدواوين يتولى كل منها ناظر مسؤول عنها وعدد من الموظفين يساعدونه في عمله ، وقد استمرت هذه الدواوين ذاتها زمن دولة المماليك، فقد حافظ المماليك على النظم السائدة في الدولة الأيوبية حيث عدوا أنفسهم ورثة لهم، واستمروا على نهجهم وأضافوا عليها ، وأخذت النظم الإدارية تتطور منذ أيام صلاح الدين الأيوبي وحتى نهاية عصر سلاطين المماليك تطورا مطرداً وسريعاً[11]، حتى بلغت درجة كبيرة من الدقة والإحكام، ووجدت إدارة مركزية مقرها القاهرة، وعمادها مجموعة من الدواوين وكبار الموظفين، وإدارة قمة هذا الهرم الإداري يكون بإدارة وتوجيه السلطان بصورة

مباشرة أو تخويل من ينوب عنه بإدارتها كما تبين ذلك فيما بعد ، ونتيجة لتطور البلاد وتطور عمل الدواوين الإدارية ن وضخامة ذلك الجهاز كان من الطبيعي أن يعتمد هذا الجهاز الإداري الضخم الذي شهدته دولة المماليك علي مجموعة من الدواوين الكبيرة، لإدارة مرافق الدولة العديدة، فقد تكون الجهاز الإداري في مصر والشام من عدة دواوين حكومية، يشرف كل منها على ناحية معينة من نواحي الإدارة العامة [12].

قبل الحديث عن نوعية الوظائف العامة في الدولة المملوكية لا بد من تحديد طبقات المجتمع في ذلك العصر فإننا نجد ان طبقات المجتمع بنيت على أساس ما يمارسونه من وظائف ومنها نحصل على المبدأ المنظم للمجتمع، فأعتماد الوظيفة، على اختلاف اشكالها الحكومية والدينية، او المهن الحرة المتنوعة معيارا للتفريع الطبقي او ما يمكن تسميته المبدأ المنظم[13] ، فالمجتمع المملوكي كان طبقيا ، والطبقات مقفلة على ذاتها عموما، فالحكام كانوا جميعهم من المماليك، والطبقة العسكرية على مستويات تتدرج هرميا من السلطان الى الجندي ، ورجال الدين من ابناء الشعب وكانوا ايضا على مراتب، وقل الامر عينه عن العامة التي قسمها المقريزي الى فئتين سوادها وبياضها[14]، وكانت هذه الفئات متفاوتة من حيث الدخل، والطمأنينة، والاستقرار واشتغال المناصب الحكومية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، ولم ينظر لحقوق الفرد في (طبقته) فئته الا من خلال انتمائه الوظيفي.

وقبل الحديث عن الوظائف العامة في العهد المملوكي لابد من الحديث عن السلطة الحاكمة في ذلك العهد باعتبار أن هؤلاء يمثلون الوظيفة العليا في الدولة فكان هناك

أولا / الطبقة العسكرية الحاكمة:

حيث شكل السلطان وامراؤه واجناده طبقة عسكرية حاكمة مغلقة عن الشعب ، وحدد الانتماء اليها بشروط لا نجدها متوفرة بالسكان الاصليين ومن تلك الشروط العرق ، اي ان يكون مولودا خارج الاراضي المملوكية في الشرق العربي والاسلامي وبالتحديد في السهوب الآسيوية الاوروبية الممتدة من آسيا الوسطى حتى البلقان والبحر الادرياتيكي[15]، والرق أي أن يكون قبل ذلك عبدا مملوكا لأحد المماليك [16]، واجادة اللغة التركية لان المماليك كانو يتحدثون بالتركية في اجتماعاتهم ومجتمعاتهم[17] وقليلون منهم من اتقنوا العربية، لا بل ان بعضهم لم يفقه منها شيئا[18] ، والتربية في الطباق أي أنه قضى معظم حياته في معسكر الجيش وقد تدرج بالإمارة .

وحاز المماليك وحدهم، سلطانا وامراء واجنادا، الاقطاعات الزراعية وشاركهم بقسم ضئيل نسبيا بعض المتعممين ممن اشرفوا على المؤسسات الدينية والتربوية والاجتماعية، وكذلك بعض العربان وغيرهم ممن اعتبروا اجنادا في الحلقة ، كما توزعوا في ما بينهم المرافق الاقتصادية العامة ولا سيما الجمارك التي حازوا عليها عن طريق الاقطاع.

ان هذه المميزات تشمل كل المماليك خصوصا في القاهرة وهي تنسحب على تواجدهم في كل المدن، لان نائب السلطان في نيابته شكل سلطانا مصغرا، وتميز بخاصات السلطان من حيث الصلاحيات وبيوت الخدمة، انما على مستوى ادنى، فالاول كانت تنعت بيوت خدمته بالشريفة والثاني بالكريمة.

ثانيا / أرباب السيوف

عاش بدمشق عدد كبير من ارباب السيوف كان نائب السلطان اعلاهم رتبة، يعينه السلطان بمرسوم شريف ويعبر عنه لاهميته بكافل السلطان ويخصص بألقاب ونعوت لم يسمح بها لغيره ، كانت تزين كل احياء المدينة وحاراتها لدخوله اليها، اذ توجّب عليه التطواف حول قلعتها سبع مرات، والصلاة ركعتين عند باب السر قبل توجهه الى مقره في دار السعادة ، وكان النائب يخلع الخلع على قضاة القضاة الاربعة بدمشق في دار العدل تعبيرا عن اقراره بدورهم في الحياتين الدينية والاجتماعية وان نظريا[19] ،وقد تمتع بصلاحيات واسعة جدا ان من حيث التوظيف او العزل، او منح الاقطاعات ، كما توجب عليه اداء مهام ادارية وامنية وسياسية

واجتماعية ودينية ، وتمتع بمنازل خدمة كريمة على غرار منازل الخدمة الشريفة السلطانية: فكان له دواداره، وخزنداره، وامير مجلسه، وامير آخور، وشاد الشرابخاناه، ومهاتر البيوت....[20]

وعاش في دمشق الى جانب نائبها ثمانية امراء مئة مقدمو ألوف، واحد وعشرون من امراء الاربعين او الطبلخانة ، واثنان وعشرون من امراء العشرينات ، وواحد وخمسون من امراء العشرات ، وثلاثة وعشرون من امراء الخمسات ، عدا عن مقدمي الحلقة واجنادها وهم عدد كبير، اضافة الى عدد آخر نذكر منهم: امير حاجب وهو مقدم ألف، ويلي نائب دمشق رتبة وينوب عنه اثناء غيابه، واستادار، ونقيب الجيش، والمهمندار، وشاد المهمات، ووالي الشرطة ، ونائب القلعة الذي لم يكن لنائب دمشق سلطة عليه ، واتابك العسكر (قائد الجيش) وبالتالي نشأ نظام عسكري بيروقراطي لتلبية متطلبات السلطان من جهة، وحاجات النائب الذي كان الى حد بعيد مستقلا من جهة ثانية. وتوزع هؤلاء جميعهم، الى جانب الوظائف الاساسية، الاراضي الزراعية بنيابة دمشق اقطاعات كل على قدر الوظيفة التي كان يشغلها، فضلا عن المعاصر المتنوعة و الطواحين وما الى ذلك من المرافق الاقتصادية[21].

المبحث الثاني

الوظائف الديوانية في العهد المملوكي

أهم الوظائف الديوانية في العهد المملوكي الأول يمكن إيجازها بالشكل التالي

أولا / نائب السلطان

يمثل السلطان في كل الأمور وتعد وظيفته من الابواب السلطانية و النائب هو المتصرف المطلق في كل أمر ، وكان نائب دمشق اهم نواب الاقاليم واعلمهم شأنا حيث كان ينوب عن السلطان في ادارة شؤونها ، وتبن لنا تلك المكانة للنائب من خلال النص التالي (قائم بدمشق مقام السلطان في اكثر الأمور المتعلقة بنياباته)[22] ، وقد بين العلامة القاضي شهاب الدين العمري في كتابه التعريف بالمصطلح الشريف أن مكاتبة نواب السلطان في حلب وطرابلس وصفد وغزة تكون متساوية وأمتاز نائب الشام عليهم بالذكر ثم يأتي بعده نائب حلب وبقية النواب[23] بالتدريج فنلاحظ مما سبق أن نائب السلطان في دمشق هو النائب رقم واحد في ترتيب نواب السلطان في بلاد الشام، والنواب هؤلاء لهم نفوذ كبير في تلك البلاد ويمكن حصر المهام التي يقوم بها نائب السلطان بالشكل التالي[24]

1-النائب في دمشق يصدر القرارات باسم السلطان أحيانا وأحيان أخرى يصدره باسمه هو شخصيا لما له من صلاحيات .

2- تفقد أحوال الرعية وبيان مايحتاجونه .

3- الأشراف على أمور القرى والغلات وإيصال الحقوق إلى مستحقيها .

4- يتفقد الجيوش ويتصدر الجيش في المواكب الرسمية .

5-يقوم بتنفيذ الاحكام الشرفية وتوقيع المراسيم والمناشير التي تختص بالأمور الرسمية للدولة .

6-يقوم بتعيين اقطاعات الجند ورعاية أمور الجند والعسكر وما يترتب عليه من التزامات وتجهيزات.

7- يقوم بتتبع أمور البريد وتسهيل مهام رجال البريد وتوفي المستلزمات الميسرة لعملهم

ومما لابد من ذكره ان تلك المكانة التي يتمتع بها نائب دمشق في عصر الماليك من الممكن ان تصبح مصدر خطر على السلطان نفسه لذلك حرص ((سلاطين المماليك على فرض رقابة خفية على نوابهم في الشام عامة

وفي مدينة دمشق خاصة فكان السلطان يحرس على التدخل في شؤونهم احيانا لا شعارهم بوجوده ، ولم يكتف السلطان على ان يكون صاحب ديوان الانشاء عينا له على النائب وانما كان السلطان ايضا يجعل من نائب القلعة عينا له على النائب ويقاومه اذا حدثته نفسه بالخروج عن السلطان))[25]

ثانيا / الحاجب

الحاجب في عهد المماليك وظيفة حكومية رسمية له مكانة كبيرة ومهمة والحاجب مكانته هي الثانية في الولاية بعد نائب السلطان والحاجب نائب آخر للسلطان ففي غياب النائب يتولى الحاجب مهما النائب وكذلك يتولى تلك المهام في حالة موت نائب السلطان ولحين تنصيب نائب جديد للسلطنة ، ومن المهام الرئيسية التي يكلف بها الحاجب وهي مهمة خاصة به هو قيامه بالقبض على نائب السلطان حينما يريد السلطان ذلك ، ومن مهامه كذلك قيامه بالنظر في مخاصمات الجنود التي تحدث بينهم في مختلف الخصومات وكذلك الاختلافات في أمور الاقطاعات ، وهو المختص بالنظر بالإنصاف بين الامراء والجند [26]، وذلك بتحقيق الشرع وتطبيق احكامه [27].

ثالثا / نائب السلطان في قلعة دمشق

هذه النيابة هي نيابة مستقلة عن نيابة السلطنة وتعيين هذا النائب يكون بتعيين مباشر من قبل السلطان ويحتل رتبة مهمة في السلك الوظيفي في عهد المماليك وهي رتبة "أمير طبلخانة"[28] ، ومن اهم اعماله ان يحصـــــــن القلعة ويكتم سرها ويدافع عنها [29]ويقوم بتشييد اقنيتها وتجديد ابنيتها وحفظ ذخائرها وقت الشدائد كما انه يقوم بالإيعاز بأغلاق ابوابها وفتحها وتفقد متجدداتها في كل صباح ومساء واقامة الحرس والاستمرار في الحذر ممن قد يتسور ويختلس الاخبار ، كما انه يقوم بارسال الاخبار والرد بسرعة على ما يأتيه من السلطان في القاهرة[30] وكان لنائب القلعة جنودا مقيمون معه في القلعة ولا يتصلون بدار نيابة السلطنة في المدينة [31] وذلك لأن السلطان كما ذكرنا كان يجعل من نائب القلعة عينا له على النائب اذا حدثته نفسه بالخروج على السلطان[32].

رابعا/ الوزير

يلي نائب السلطنة في المدينة الوزير ، ويتم تعيين الوزير من قبل السلطان ، والوزارة من الوظائف الديوانية ، واذا تولى الوزارة أحد من ارباب السيوف عين معه " ناظر مملكة "[33] ، ومن المهام التي يكلف بها الوزير هو:

1-القيام بحفظ اموال المملكة وتنميتها .

2-استخدام الاشخاص ذوى الكفاءة والثقة ويوليهم اعمالهم ويلزمهم باتباع العدل ويحذرهم من الظلم والخيانة ويعلي مكانة من احسن عمه[34].

3- يشرف الوزير على جباية الاموال من اعشار التجار والخراج والغنائم [35]. كما انه يشرف على مصالح القلاع ويضاعف ذخائرها [36] .

4- على الوزير ان يتبع الطرق الصحيحة والسليمة في الجباية[37] .

اما المميزات التي كان يحصل عليها الوزير حيث كان الوزير يتناول راتبا شهريا مقداره مائتان وخمسون دينارا عدا ما خصص له في كل يوم من مقادير وفيرة من الغلال واللحوم والخبز والزيت وعلف الدواب ومقادير من اللحم التي ترسل الى داره في شهر رمضان والعيدين[38].

خامسا / كاتب السر

وظيفة كاتب السر يعين من قبل السلطان وله تسمية أخرى في ديوان الأنشاء حيث يطلق عليه بالأبواب السلطانية ((صاحب ديوان الانشاء بالشام المحروسة))[39] ويكون السلطان حريصا على اختياره من خاصة الموثوق بهم ليطالعه بخفيان امور المملكة وما يحدث بها مما قد يخفيه النائب عن السلطان ، وبديوانه كتاب الدست وكتاب الدرج وولايات كتاب الدست والدرج من قبل نائب السلطنة ، وكان كاتب السر لا يحضر دار العدل مع النائب ، انما كان يحضر كتاب الدست فقط ، فيوقعون بما تحتاج اليه في الجلسة ثم يذهب الى كاتب السر فيخبرونه بما اتفق ، وكاتب السر يجتمع بنائب السلطنة في اوقات مخصوصة فيما يتعلق بالامور السلطانية فقط ، وفيما بعد سمح لكاتب السر الحضور بدار العدل والتوقيع فيه[40] .

ومن شروط متولي كتاب السر ان يكون له معرفة بآيات القرآن و اسباب نزولها وعلم الحديث النبوى ، و مدلوله وفهم سير الملوك الأولين ، ومعرفة الحكم والامثال ، والتطلع على وقائع العرب والتوسع في ابحر المعاني الشعرية ، كما يجب عليه ان يكون كاتما للأسرار بصفته مطلعا عليها ، ومن شروط اختيار كاتب السر أن يكون بليغا وفصيحا حين يكتب في أمر ما كالولاية والعزل [41].

سادسا / والي المدينة

والي المدينة هو المسؤول عن الامن بصورة رئيسية في مدينة دمشق مثلا وكان هذا الوالي يعين من قبل السلطان لكنه كان تابعا لنائب السلطان إداريا وهذا الوالي يحمل لقب أمير الجيوش ، هذا الوالي يشرف على الامن كما سبق ذكره ، حيث كان يشرف على تفقد الحارات في الليل ، وله أتباع يتفقدون الحارات ليلا ، كما ان الشرطة وصاحب الشرطة تابعين له وتحت إشرافه ومن المهام التي يقوم بها والي المدينة هو الحرص على امن المدينة وأهلها وحمايتهم من السراق وقطاعي الطرق ، حيث كان هناك العديد من قطاع الطرق والعابثين بالأمن في دمشق ، وكان يقطن دمشق عدد كبير من الذين يعبثون بالأمن ويزعجون السكان ولما كان الوالي ومن مهامه حفظ الأمن كان لابد أن يراقب هؤلاء ، مراقبة تامة ، لذا فانه كان يحتفظ بمساعدين خاصين به يساعدونه في عمله بالإضافة الى الشرطة ، وكان يلجأ الى وسائل متعددة للقيام بمسؤولياته تلك .

سابعا / الوظائف الطبية

1-ناظر البيمارستان : تعني هذه الوظيفة في ذلك الوقت هو إدارة البيمارستان (المستشفى) ولم يكن من الضروري في ذلك الوقت ان يكون الناظر من الأطباء بل المهم أن يتمتع بالخلق الرفيع ن حيث كان نائب السلطان يختاره من أصحاب الوظائف الديوانية وكان الناظر مسؤولا أمام نائب السلطان عن كل ما يتعلق بأمور البيمارستانات وهو المسؤول عن تلك الأوقاف [42] .

2-رئيس الأطباء : اما الاطباء فقد كانوا تحت اشراف رئيس خاص بهم سواء في ذلك الاطباء الموظفون في البيمارستان واولئك الذين كانت لهم عياداتهم الخاصة بهم ، وقد كان من المتعارف عليه أن يكون في دمشق ثلاثة رؤساء من هؤلاء هم : رئيس الاطباء ، رئيس للجراحين ، ورئيس للكحالين ، وقد يتولى احد هؤلاء رئاسة الأطباء وهي وظيفة مستقلة عن ناظرية البيمارستان ، وهو الذي يحكم على طائفة الاطباء ويأذن لهم في التطبيب[43] ويعين في وظيفته من قبل النائب في دمشق ويلقب رئيس الأطباء وهناك شروط وضعت لمن يتسنم هذا المنصب فلابد لمن يتولى هذه الوظيفة ان يكون حاذقا في الطب ماهرا فيه ، متقدما على غيره في الفن والمعرفة ، ويوصى بالنظر في امر طائفته ومعرفة أحوالهم ، ويأمر المعالج أن يعرف حقيقة المرض واسبابة وعلاماته .

3-رئيس الكحالين : رئاسة الكحالين فيتولاها رئيس الكحالين وهو الذي يحكم على طائفة الكحالين ويأذن لهم بالتكحيل[44] ، ويعين في وظيفته من قبل النائب[45] ومن الشروط التي واجب توفرها فيمن يتولى هذه الوظيفة ان يكون على معرفة في صنعة الكحل ، ومتقد ما على ابناء صنعته فيه ، وان يعرف بحال العين وامراضها ،

وما يوافق كل علة من ذلك وما ينخرط في هذا السلك [46]، ويوصى بالنظر في حال جماعته ومعرفة احوالهم وان لايمنح إجازة ممارسة المهنة الا من ثبتت معرفته بحسن المداراة والملازمة في العلاج ويأمر كل منهم ان لا يقدم على مداواة عين حتى يعرف حقيقة المرض وان يتخير من الكحل ما فيه شفاء العين وجلاء البصر وان يستشير الاطباء فيها ولا يستغني عن رأى مالهم فيه ، من تخفيف المادة بالاستفراغ او نقص دم او غير ذلك[47].

4- رئاسة الجراحين : اما رئاسة الجراحين فيتولاها رئيس الجراحين وهو الذي يحكم على طائفة الجراحين والمجبرين ويأذن لهم بالجراحة والتجبير[48] ، ويعين من قبل النائب وعلى متولي هذه الوظيفة أن يكون على معرفة بكل ما يحتاج اليه في هذه الوظيفة وان يتوقى في كل اعماله فانه في صناعة كلها خطر ويكون مع الجيش في أوقات الحرب ليخفف عنهم ويجبر كسورهم ويشد أزرهم ويداوى جراحهم[49].

المبحث الثالث

أرباب الوظائف الدينية

أهتم المماليك بالوظيفة الدينية إهتماما كبيرا وذلك الاهتمام متأتي من طبيعة المجتمع المتمسك بشكل كبير بالظواهر الدينية فبرزت في ذلك العهد عدة وظائف دينية كوظائف المحتسب ، ووظائف الوعظ، والوظائف المتعلقة بالمساجد والجوامع، ووظائف الدعاة ، وغيرها من الوظائف الدينية التي تمسك بزمام الرأي والفعل الفقهي في المجتمع والتي كان لها الأثر الكبير في استقرار المجتمع في بلاد الشام إلى حد كبير أيام حكم المماليك ومن تلك الوظائف

أولا / المحتسب

الحسبة في اللغة كالحساب، وهي لفظة تطلق على منصب كان يتولاه رئيس يُشرف على الشئون العامة في الأسواق وفي سائر المجامع العامة، ومن مهماته المراقبة والمتابعة العامة، لضبط الحقوق، ورعاية الآداب، ومنع ما لا يأذن به الدين ،وتأديب المخالفين ، والضرب على أيدي المجاهرين بالمعاصي، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويمكن القول ان أول من أوجد هذه الوظيفة في الإسلام هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فهو أول من وضع في دولة المسلمين نظام الحسبة، وكان يتولاه بنفسه[50] ، وقد ظهرت هذه الوظيفة في عصر المماليك الأول وبشكل أسهمت وبشكل كبير في استقرار المجتمع الدمشقي ومن واجبات المحتسب

1- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوجيه النصح والإرشاد، بحسب الحاجة في المجامع العامة.

2- مراقبة المكاييل والموازين للتحقق من مطابقتها لما يجب أن يتكون عليه في مقاديرها.

3- مراقبة السلع المعروضة للبيع في الأسواق، للتحقق من سلامتها من الغش والتدليس، ومحاسبة الغشاشين، والمدلسين، وتأديبهم ومعاقبتهم ضمن حدود النظام[51]

4- مراقبة المصنوعات المتفق على صنعها بين العامل ومن صنعت له، والنظر في مدى مطابقتها للشروط المتفق عليها، وسلامتها من الغش والتدليس، ومحاسبة المخالف، وحل عقد المنازعات.

٥- مراقبة النقود والأثمان المختلفة للتحقق من سلامتها من الغش والتزوير.

٦- حل الخلافات والمنازعات في المعاملات المختلفات، والعقود، بما يتفق مع أحكام الفقه الإسلامي، ما لم تكن من القضايا الكبيرة التي تحتاج إلى قاض يفصل فيها.

٧- الضرب على أيدي الخونة واللصوص والغشاشين والمجاهرين بالفسق والرذيلة ومخالفة أحكام الدين.

٨- منع حدوث كل مخالفة شرعية، ومنه منع تلقي الركبان قبل توريدهم سلعهم إلى أسواقها، وعرضها على الجميع دون تخصيص ولا تمييز، ومنه منع الاحتكارات التي ترتفع بها أسعار السلع، ومنع إنشاء البيع والشراء إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة، ومنع التعامل بالربا، ومنع بيع الأشياء المحرمة شرعًا، كالخمور، ولحوم الخنازير، والأوثان، والصور المحرمة، والمعازف.

٩- مراقبة الصناعات الغذائية والدوائية، للتحقق من خلوها مما يضر بالناس، وللتحقق من مطابقتها لما يجب أن تكون عليه من موادها، وفي طريقة صنعها وفي نظافتها ونظافة الأدوات التي تصنع فيها، ونظافة الأماكن التي توضع فيها.ومن مهمات رئيس منصب الحسبة أن يعين مراقبًا على أهل كل حرفة بحسب الحاجة، يكون خبيرًا بها عالمًا بدقائقها متابعًا برقابته أعمال الحرفيين، لمنعهم من الغش والتدليس، وتأديب المخالفين.

١٠- ويهتم المحتسب بمراقبة الطهارة والنظافة في المآكل والمشارب والملابس والأماكن، وبمراقبة مياه المساجد والأماكن العامة كالسبل والخزانات والبحيرات، وبمراقبة مياه الأقنية، ونظافة المراحيض المعدة للطهارة وقضاء الحاجات الطبيعية، وبمراقبة الأنهار ومجاري المياه، ومنع الناس من تعريضها للأوساخ والقذارات[52].

ونظرا لأهمية وظيفة المحتسب نجد أن المماليك أهتموا بها أشد الاهتمام ولم يعطوها إلا لمن كان من وجوه المسلمين ومن عوائل الشام المعروفين وقد اشترطوا لمن يعين لمنصب الحسبة ان يكون فقيها عارفا بالشريعة ، حيث ان المحتسب يحتاج الى " معرفة الاحكام من الصلاة والصوم والزكاة والبيع والشراء والنكاح والطلاق والمباح من الاطعمة والا شربة والمحرم وما يكفر فيه الانسان وما يسلم به ، والذبائح وشروطها والشهادات والا قرار وجميع هذه الاحكام ليأخذ الناس بها[53] ، كما ان عليه ان يكون عفيفا عن اموال الناس رافضا الرشاوى والهدايا ، وعليه ان يلازم الاسواق ، والدروب في اوقات الغفلة ويتخذ له فيها اعوانا يوصلون اليه اخبارها[54]

وكان للمحتسب خطة يجب أن يتبعها في القيام باعماله من ذلك ان يتخذ له دكه في السوق يراقب فيها اهل ذلك السوق محاطا باعوانه وغلمانه الذين كانوا يرافقونة في غزواته وروحاته ، وكان يعين عرفاء المباشرة الاسواق ، وقد كانوا من رؤساء التجار ، فقد كان لكل صناعة أو تجارة سوقها الخاص في الغالب وقد يكون احد الشرطة واحد من هؤلاء الاعوان ويلتزم اعوانه و غلمانه بما يلتزم به هو وكان يشترط فيهم العفة والعناية والنهضة والشهامة ويؤدبهم ويهذبهم ويعرفهم كيف يتصرفون بين يديه وكيف يخرجون في طالب الغرماء وكانوا لا يعرفون الخصم الذي طلب لماذا طلب لئلا يفكروا في حجة يتخلصون بها " فاذا طلب شخص بعدته والتـــــــه فليحضروه على حالته التي وجدوه فيها ولا يمكنوه من أن يترك من ارساله شيئا في الدكان ولا يودع فيها شيئا في طريقه[55]،

ومع ان أغلب عمل المحتسب تتم في الاسواق فما أكثر ما كان يتفقد المساجد ليتأكد من أن المشرفين عليها حافظوا على نظافتها وان الذين يفدون عليها يحسنون استعمالها[56] ، وكان يراقب الازقة الموحشة الخالية من الناس خشية أن يسيء بعض الرجال والنساء استعمالها للاجتماع او الالتقاء[57] ، ولا يجوز النظر الى الجيران من الاسطحة والنوافذ ولا ان يجلس الرجال في طرقات النساء من غير حاجة وكذلك النساء لا يجلسن على ابواب بيوتهن في طرقات الرجال .

كان المحتسب يحمل على المصالح العامة في المدينة حيث يطوف نوابه على ارباب الحرف والمعايش وغيرها ويأمر نوابه بالختم على قدور الهراسين ونظر لحمهم ومعرفة جزارتهم ، كذلك الطباخين ويتابعون الطرقات ويمنعون من المضايقة فيها ويلزمون الحمالين على البهائم الا يحطوا أكثر من حد السلامة ، وكذلك يأخـــــدون السقايين بتغطية الروايا وللسقايين عيار هو ارسمة وعشرون دلوا كل دلو يكون رطلا وان يلبسوا السراويل القصيرة الضابطة لصورتهم ويكون لونها ازرق[58] ، وكان على المحتسب أن يحمي الاطفال

من الضرب على أيدى معلميهم ويحذر المعلمين من تعزير أولاد الناس وينهون بالردع والادب ، وكان يحمي الناس من تزوير الاطباء والكحالين ، والجراحين ، والبياطرة[59] ، كان المحتسب يضع اصحاب الصناعات التالية تحت المراقبة المباشرة أو غير المباشرة وهم " الجزارون ، وقلاة السمك ، وطهاة الحلوى وصناع النقانق والحاكم والخزافون والمطارون ، وصنّاع الابر وباعة الحناء والصناع في معاصر السيرج ، وتجار الارز وسقاة الماء ، والقبانين ، وصناع المناخل ، والدباغون ،وصانعوا الحصر وبائعو الحلي ، وباعة الكبريت ، والمكانس والزفاتين وسقائين الكيزان وارباب الروايا والقرب والدلا " والزبالين والغاسلين لا قمشة الناس وضامني الحمام وفراشها[60].

وكان المحتسب يقصد مجالس الولاة والامراء ، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويذكرهم ويأمرهم بالشفقة على الرعية والاحسان اليهم ويذكرهم ما ورد في ذلك من احاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويجب ان يكون في وعظه وقوله في ردعهم عن الظالم نظيفا ظريفا ، لين القول ، بشوش الوجه " غير جبار ولا عبوس "[61] ، وكان يراقب سماسرة العبيد والجوارى والدواب والدور ويعاقب من أخل بأحد الشروط المفروضة عليهم ، وكان على المحتسب أن يراقب اهل الذمة ، فيأخذهم بالمعيار وما يميزهم عن المسلمين ويكف ايدى المعتدين ، ويعزّر من وجب تعزيره باجتهاده و يختلف باختلاف رعيته وبلاده ، ولا يبلغ في التعزير حدا من الحدود ، واذا طلب المحتسب من غلمانه و اعوانه شخصا بعدته والته فليحضروه على هيئته التي وجدوه عليها ولا يمكنوه ان يترك من ارطاله شيئا في الدكان ولا يودع منها شيئا في طريقة وان كان ذميا فوجدوه بلا زنار[62] ان كان نصرانيا وبلا علامة ان كان يهوديا فليحضروه على هيئته التي وجد فيها حتى يما قبه على ما يراه منه[63].

ثانيا / قضاة القضاة :

قاضي القضاة هو وظيفة دينية ودنيوية إسلامية كان أول ظهور له خلال العصر العباسي الأول أيام خلافة هارون الرشيد وكان السبب في ذلك هو ظهور الحاجة الملحة إلى فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية بعد أن ازدهرت الدولة الإسلامية وتنوعت مرافقها وتوسعت وصارت الحاجة ملحة أن يتولى كل شخص في الدولة منصبا إداريا مستقلا عن غيره من المناصب، كي يقوم بواجبه على أكمل وجه[64]، واستمر عمل قاضي القضاة على هذا الأساس والمختلف فيه أن الصلاحيات الممنوحة له في بعض الأوقات تكون مجرد صلاحيات صورية وليس له أي سلطة قضائية بل هو مجرد منفذ لما يريده الحاكم[65] ، وفي بلاد الشام أيام حكم المماليك كان تنفيذ أحكام الشرع في انحاء المدينة من على القضاة الذين كانوا يقومون بذلك تحت اشراف قاضي قضاة المذهب ، و قد اقتصر الايوبيون أيام حكمهم على تعيين قاضي قضاة شافعي[66] ، واستمر الحال على ذلك ايام المماليك في العهد المملوكي الأول ، حتى جاء عهد السلطان الظاهر بيبرس والذي امر بوجوب تعيين أربعة من القضاة ليس في القاهرة فحسب بل في دمشق وحلب أيضا ومنذ ذلك الوقت أصبح لكل من المذاهب الاربعة قاضي للقضاة ، وكان قضاة كل مذهب مرتبطون به وكانت ولاية القضاة الاربعة في دمشق تتم من قبل السلطان[67] .

وكان من واجبات قاضي القضاة الاهتمام بمصالح الامة واتباع العدالة في الحكم والفصل بين الناس كما يجب عليه ان يكون متضلعا في معرفة آداب القضاء ، رحب الصدر ثابت الرأى متبعا السنن القوية[68] ، ولم يكن عمل قاضي القضاة في ذلك الوقت مقصورا على النظر في قضايا الاحوال الشخصية ، بل كان يتناول ايضا جميع القضايا المدنية والجنائية وامامة المسلمين في الصلاة والاشراف على دار الضرب [69]، وما لبث قاضي القضاة ان زاد واتسع نفوذه فتناول النظر في دعاوى اثبات الحقوق، والاموال التي ليس لها وارث كما تناول النظر في أوصياء اليتامى[70] ، واموال المحجوز عليهم من المجانين والسفهاء وفي وصايا المسلمين ، وان يهتم بالشهود ولا يهمل أمرهم [71]، والنظر في الاوقاف والعمل على تنمية مواردها واستلام ريعها وصرفه في وجوهه ، وعهد القضاة في تسلم أموال المواريث المتنازع عليها واموال من يموتون من الغرباء ويحفظونها

وديعة وامانة لديهم حتى يحضر ورثتهم[72] ، أما أصحاب الذمة من اليهود والنصارى ، فقد كان المسيحيون يلجأون الى المحاكم الكنيسية في القضايا الدينية واليهود يعرضون هذه القضايا على محاكمهم الدينية[73] .

ثالثا/ قاضي العسكر

هو القاضي المسؤول عن فض النزاعات في جيش دمشق أو هو الذي يحكم بين الجنود في حالة حدوث خلافات بينهم[74] ، وغالبا ما تكون الخلافات حول الغنائم والديون المؤجلة واستحقاقها ويتقاضى هؤلاء عند قاضي العسكر المختص بهم حفظا للوقت ولعدم انشغال الجنود عن واجباتهم ، ويكون لقاضي المسكر خيمة من الخيام يقصده الجنود للتقاضي فيها ، ويكون مع قاضي العسكر كتابا يسجل فيه قضاياه اليومية [75]، وكان في دمشق قاضيان للعسكر احدهما شافعي والآخر حنفي ، ويتم تعيينها من جند السلطان ، وليس في دمشق قاضي للعسكر مالكي ولا حنبلي [76].

رابعا / المفتي

يلي قاضي العسكر في الاهمية مفتي دار العدل وكان في دمشق مفتيان احدهم شافعي والآخر حنفي كما في قضاء العسكر ، وتتم توليتهما من قبل النائب في دمشق ، ويختلف اختصاص هؤلاء عن اختصاص القضاة ، فانهم لا يفصلون في خصومات ، المدنيين والعسكريين ، وإنما يبينون حكم الشرع فيما يسألون فيه من المسائل كل حسب مذاهبه وبهم تستنير الطريق امام القضاة عند نظرهم في القضايا كما يتبين افراد الشعب احكام دينهم ويعرفون ما أشكل عليهم من مسائل[77] ، كانت الولاية بكالها تقع في نطاق اختصاص المفتي وقد يكلف مفتي دمشق بالاجابة عن اسئلة تحول اليه من ولاية مجاورة ان لم يكن فيها مفتي[78].

خامسا / ناظر مراكز البريد

ويشرف صاحب هذه الوظيفة على موظفي البريد ومراقبتهم ويقوم بالتفتيش عليهم وكان للبريدين رئيس مباشر اطلق عليه " مقدم البريدية " ، يضطلع لمهام البريد ويشرف على شؤونه ويعمل على النهوض به ويرجع في النهاية الى كاتب السر للموافقة على ما يقدمه هذا الموظف من الاقتراحات ويلي مقدم البريد في الرتبة سبعة من الموظفين اطلق عليهم " المقدمين " ويتولى كل منهم اعمال البريد يوميا في كل اسبوع ويمرر اعماله في نهاية كل يوم على مقدم البريدية وكان أمير البريد يتولى الاهتمام بخيول البريد في دمشق ونواحيها[79]، وكان في دمشق موظفين صغار متعددة يولي بها اجناد من قبل النائب مكلفين بمهام أخرى مثل الموظف الذي كان عليه أن يتأكد من الرسوم انها كانت تجمع بانتظام أم لا.[80]

سادسا / خطباء وأئمة المساجد

وكان يقوم على شؤون المساجد نظار وخطباء وأئمة فالناظر يدير الوقف وينظر في صيانة البناء والخطيب كان مسؤولا عن خطبة الجمعة ، كما انه كان يقوم بقسطا من التعليم وتعتبر الخطابة من اشهر شعائر الاسلام حيث يقول الخطيب بالإبلاغ عن سنة الله ورسوله في الخطب وحث الناس على اتباع الطريق السليم في معاملاتهم مع بعضهم ، وأقامة الآذان والصلاة في اوقاتها[81].

وظيفة خطيب الجامع أن يدعو للسلطان بالصلاح ، والا يطيل الخطبة ، وأن يستعمل الفاظا سهلة الفهم بعيدة عن التكلف [82]، ولما كان للجامع الاموى الكبير منزلة خاصة في دمشق فقد كان كثيرا ما يتولى نظرة قاضي القضاة الشافعي كما كان يرجع اليه النظر في التداريس بدمشق ، كبارها وصغارها ، ولا شك في ان تدريس الكبار كان يشغلها كبار العلماء وتختلف باختلاف حال من يتولاها[83].

وبالإضافة إلى ماتقدم هناك وظائف عديدة منهات نظار الزكاة وهو المسؤول عن جمع الزكاة من كل مسلم مكلف بدفعها وكذلك كان يجمع من التجار العشور ويتم تعيينه من قبل النائب ، وهناك ناظر الاوقاف ،

وكانت مسؤوليته الاشراف على سائر اوقاف مملكة دمشق ومراقبة حساباتها ومراجعتها ان لم يكن الواقف اشترط سبيلا خاصا لادارة وقفه ويتم تعيينه من قبل النائب [84]، وكان هناك موظف الديوان الذي يقوم بمراجعة حسابات الاموال السلطانية ، التي تشتمل الخراج والعشور والغنائم ، كما انه يرافق الوزير بمراجعة حساباتها وتدقيقها وكان عليه ان يسد حاجة القلاع ورجالها من الاموال والغلال والذخائر ويتم تعيينه من قبل النائب [85].

وفي الختام نجد أن أهل الذمة كان لهم من يقوم بمهام البطريكارية فقد كان للمسيحين في دمشق بطريركان احدهما للحكمين والآخر للمعاقبة وكان كل منهما مسؤولا امام نائب السلطنة وكان اختصاص كل منهما يشمل المسيحية التابعين له في نيابة دمشق ، وكانت الطائفة تختار بطريركها ، الا انه يتعين بمرسوم يصدره السلطان وقد جاء في التوقيع السلطاني بالإضافة الى امور اخرى . أما اليهود فكان رئيسهم يسمى الناعد في بادئ الأمر ثم شاع استعمال كلمة الرئيس رئيس اليهود القرابين والربانيين ، وكان في دمشق مقدم الطائفة السامريين لكن رئيسهم كان في مدينة نابلس بفلسطين ،، وقد كانت واجبات رئيس اليهود توضح في مرسوم التعيين وهي تشبه وظيفة البطريك فالبطريك والرئيس كان لهما اعوان على مراتب متفاوتة ، فالاول كان يعتمد على الاساقفة والكهنة ، أما أعوان الثاني فكان منهم البرناس الذى كان يجمع الصدقات والمقدمون والديان (المراقبان) والحزان وبيت الدين (القاضي) وكان كل يقوم بواجباته على نحو ما نص عليه ناموس اليهود [86]،ولم يكن البطريرك او الرئيس مسؤولين عن جمع الجزية ، فقد كانت هذه تدفع الى موظفي الدولة رأسا الا اذا كان من الضرورى ان يطلع رجال الدولة على التطورات التي تجري في الطائفة في سبيل تعيين المبالغ الواجب دفعها لذلك كان على رؤساء المسيحيين واليهود والسامرين ان يعدوا الرقاع المفصلة المحتوية اسماء المقيمين في مناطقهم واسماء الطارئين عليها واسماء المولودين والمتوفين والنازحين والذين اعتنقوا الاسلام ، هذه الرقاع كانت تقدم الى شاد الجوالي الذى كان عليه أن يتشدد في الحصول عليها[87] .

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة لابد من بيان أبرز ماتوصلت إليه الدراسة فيما يتعلق بموضوع الوظيفة في العصر المملوكي الأول أو مايسمى بعصر المماليك البحرية نصل إلى النتائج التي نذكرها ادناه وهي :

- أن عصر المماليك تعرض لأوصاف واتهامات جائرة لا تنطبق على واقع حاله، حيث وصف بأنه عصر تقهقر فكري، وعصر اجترت فيه العلوم اجترارًا، وعصر خال من الإبداع بالكلية، حتى أن البعض قصر الإنتاج العلمي فيه على كتاب واحد وعالم واحد هو المقدمة لابن خلدون الشهير، ولكن الحقيقة الواضحة لمن يدرس عصر المماليك البحرية دراسة موضوعية متعمقة يجد أنه عصر ازدهار فكري، وعصر ظهرت فيه الكثير من الإبداعات والإنجازات الفكرية، وساعد على هذا الانتعاش الفكري عوامل كثيرة منها كثرة وتنوع علماء ذلك العصر وتنوعهم من مسلمين ويهود ومسيحيين كما رأينا في هذا البحث.

- ان التطور لم يقتصر على التطور الفكري بل نجد التطور الإداري واضحا جليا في هذا العصر حيث نظمت الوظائف تنظيما دقيقا وقسمت بشكل إداري حديث ، فلا نجد مجالا إداريا أو دينيا إلا وقد شغله موظف له واجباته المحددة والمهام المكلف بها والتي تتعلق بجانب معين من تلك الجوانب ، إلا هذا لايمنع من القول بكثرة الفتن والاضطرابات التي حصلت في عهد المماليك البحرية والتي كانت سببا رئيسيا للكثير من حالات القتل وتغيير الحاكم .

- المجتمع المملوكي كان مجتمعا طبقيا رغم ان هذه اللفظة حديثة إلا ان ذلك ينطبق بشكل كبير على الفئات الاجتماعية الموجودة في دمشق في ذلك العهد فكل طبقة مغلقة على نفسها فالحكم بيد المماليك، والطبقة العسكرية على مستويات تتدرج هرميا من السلطان الى الجندي ، ورجال الدين من ابناء الشعب وكانوا ايضا على مراتب، أما العامة فتقسم الى فئتين سوادها وبياضها ، وكانت هذه الفئات متفاوتة من حيث الدخل،

والطمأنينة، والاستقرار واشتغال المناصب الحكومية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، ولم ينظر لحقوق الفرد في (طبقته) فئته الا من خلال انتمائه الوظيفي.

-- بلاد الشام كانت عبارة عن عدة نيابات وبالتحديد ستة نيابات تشكلت تلك النيابات بعد هزيمة التتار في معركة عين جالوت ومنها نيابة دمشق ونيابة الكرك ونيابة حلب ونيابة طرابلس ونيابة صفد ، وكانت الأهم والأكبر نيابة دمشق فهي كبرى نيابات الشام في عهد المماليك ، وقد اتصفت تلك النيابة بالتأرجح وعدم الثبات فيما يتعلق بالحدود ، كغيرها من نيابات الشام الاخرى ، وكان يتبع نيابة دمشق " نيابات صغرى " وولايات .

- الوظائف العامة التي وجدت في بلاد الشام من قبل المماليك ماهي إلا ذاتها تلك اعتمد الأيوبيون عليها ابان حكمهم ن وكانت عبارة عن مجموعة من الدواوين يتولى كل منها ناظر مسؤول عنها وعدد من الموظفين يساعدونه في عمله ، وقد استمرت هذه الدواوين ذاتها زمن دولة المماليك، فقد حافظ المماليك على النظم السائدة في الدولة الأيوبية حيث عدوا أنفسهم ورثة لهم، واستمروا على نهجهم وأضافوا عليها .

- تكون الجهاز الإداري في مصر والشام من عدة دواوين حكومية، يشرف كل منها على ناحية معينة من نواحي الإدارة العامة

- ان نائب السلطان وظيفة ادارية مهمة جدا فهو من ينوب عن السلطان في تمشية جميع أمور البلاد ، وكان نائب السلطان في دمشق هو النائب رقم واحد في ترتيب نواب السلطان في بلاد الشام .

-الحاجب مكانته هي الثانية في الولاية بعد نائب السلطان والحاجب نائب آخر للسلطان ، بل نجده هو اليد الضاربة للسلطان فله صلاحية القبض على نائب السلطان في حال أراد السلطان ذلك .

- وضع المماليك شروطا لتولي كل وظيفة فمثلا لايتولى وظيفة كاتب السر غلا إذا كان ملما وعارفا بآيات الله وكتابه و مدلوله وفهم سير الملوك الأولين ، ومعرفة الحكم والامثال ، والتطلع على وقائع العرب والتوسع في ابحر المعاني الشعرية .

- مايلاحظ في الوظائف الحكومية في عهد المماليك أن أصحاب الوظائف مسلط بعضهم على بعض فمثلا نائب السلطان رغم أنه الشخص الثاني بعد السلطان إلا ان الحاجب مخول بالقبض عليه أن أراد السلطان ذلك ونائب السلطان في قلعة دمشق هو اليد المقاومة للنائب أن أراد الخروج عن حكم السلطنة .

- الوظائف الخاصة بالطب كرئيس الأطباء ورئيس الكحالين ورئيس الجراحيين لاتمنح إلا لأصحاب الاختصاص والذين تنطبق عليهم شروط العمل الطبي وكان هؤلاء الرؤساء هم المسؤولين عن منح شهادة ممارسة مهنة .

- أهتم المماليك بالوظيفة الدينية إهتماما كبيرا وذلك الاهتمام متأتي من طبيعة المجتمع المتمسك بشكل كبير بالظواهر الدينية فبرزت في ذلك العهد عدة وظائف دينية كان لها الأثر الكبير في تمشية أمور البلادج أو حل الخصومات والنزاعات سواء على المستوى المدني أو العسكري .

- من أهم الوظائف الدينية وظيفة المحتسب فالمماليك أهتموا بها أشد الاهتمام ولم يعطوها إلا لمن كان من وجوه المسلمين ومن عوائل الشام المعروفين وقد اشترطوا لمن يعين لمنصب الحسبة ان يكون فقيها عارفا بالشريعة الإسلامية وغيرها من الشروط ، كما لعب المحتسب دورا كبيرا في الحياة العامة في بلاد الشام أيام الحكم المملوكي وخاصة في المعاملات التجارية وفي البيع والشراء وفي غيرها من الأمور المتعلقة بالمهام المكلف بها .

- عمل المماليك على جعل لكل مذهب قاضي فأصبح هناك أربعة قاضي قضاة فبعد أن كان هناك قاضي قضاة واحد وعلى المذهب الشافعي ، أصبح أربعة قاضي قضاة وعلى المذاهب الأربعة (الشافعي -الحنفي – المالكي – الحنبلي) وكان قضاة كل مذهب مرتبطون به وكانت ولاية القضاة الاربعة في دمشق تتم من قبل السلطان ، أما قاضي العسر فلم يكن هنلك إلا قاضي قضاة أثنان فقط وعلى المذهبين الشافعي والحنفي .

- عين المماليك لاهل الذمة (المسيح واليهود) رجال دين مسؤولين عن القيام بالمهام الدينية سواء كان للبطريكارية المسيحية أو للديانة اليهودية فهناك رئيس اليهود القرابين والربانيين وهؤلاء تتعلق مسؤوليتهم بالجوانب الدينية لكل طائفة

هوامش البحث:

[1] - عبدالحميد كمال حشيش، دراسات في الوظيفة العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1966م، ص5.
[2] - العطار د.فؤاد ، مبادئ القانون الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1970، ج2، ص402.
[3] - حشيش د. عبدالحميد ، دراسات في الوظيفة العامة، مرجع سابق، ص9.
[4] - القلقشندي أبي العباس ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، ج14 . نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية . د. ط ، د. ت : ج9/ 253
[5] - المصدر السابق : ج254/9
[6] - كان الماليك يقسمون دولتهم الى جملة اقاليم كل منها تسمى مملكة ، وتسمى الدولة كلها الممالك الاسلامية" ، ولعل اصل هذه التسمية يرجع الى تقسيم صلاح الدين دولته بين ابنائه وكان كل منهم يحمل لقب (ملك) ، وكان أقيمه يسمى (ملكة) وقد ظلـــت هذه التسمية قائمة في عهد المماليك على الرغم من ان هذه الممالك الصغيرة أصبحت اقاليم ادارية ، انظر : صبح الاعشى ، ج ٩، ص ٢٥٣.
[7] - الصفدي الخليل بن آيبك ، الوافي بالوفيات ، تح : تركي مصطفى ، دار احياء التراث ، بيروت -لينان ، د.ط ، 2000م : ج74/13
[8] - المصدر السابق : ج13/ 75
[9]- المصدر السابق : ج13/ 75
[10] - ابن جبير،(حسين)، رحلة ابن جبير،دار صادر بيروت،1961
[11] -محمد ريحان ، الإدارة المالية في عصر المماليك ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2017 : 27
[12] - المصدر السابق : 28
[13] - المقريزي (تقي الدين احمد) ، اغاثة الامة بكشف الغمة ، نشر محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ، القاهرة ، 1940 : 72 – 73
[14] - المصدر السابق : 75
[15] - القلقشندي ، مصدر سابق : ج4 / 472
[16] - اعتبر الرق شرطا لدخول الفرد الى الطبقة العسكرية الحاكمة الا في احيان نادرة مثل انعام السلاطين على اولادهم احيانا او على اولاد الامراء الكبار احيانا اخرى . انظر : ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج 9 ، ص 99 -100 ، وابن اياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، 227 ، و ج2 ، ص 5 .
[17] - شرف (جان)،الايديولوجية المجتمعية ، منشورات الجامعة اللبنانية،بيروت،1996 : 100
[18] - أبي المحاسن جمال الدين ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، مطبعة بريال المسيحية ، طبعة قديمة ، نسخة ألكترونية: ج9 / 51 -52
[19] - المقريزي ، السلوك ، تحقيق سعيد عاشور ، دار الكتب القاهرة ، 1972 – 1973 : ج4 / القسم الاول 174
[20] - والقلقشندي ، مصدر سابق :ج9 253 – 259 .
[21] - الصفدي : ق2 / 182
[22] - القلقشندي ، مصدر سابق : ج4/ 184
[23] - العمري شهاب الدين ، التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة ، مصر، نسخة الكترونيةعن النسخة القديمة طباعة 1935 : 85

[24] - أبن أياس محمد بن احمد الحنفي ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تح محمد مصطفى ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ن مصر ، 1984 : ج1/ 174
[25] - المصدر السابق : ج1/ 175
[26]- القلقشندي ، صبح الأعشى ، مصدر سابق : ج219/4
[27]- المصدر السابق : ج220/4
[28] -تأتي مرتبته بالمرتبة التي تلي بعد أمير مقدم الف وسمي طلبخانة لاحقيته في دق الطبول غبى أبواب السلطان او النائب ويسمى كذلك على امير أربعين بمعنى من كان في خدمته اربعبن مملوكا
[29] - القلقشندي ، مصدر سابق : ج4/ 217
[30] - المصدر السابق ج4/ 185
[31] -المصدر السابق : ج4 / 184
[32] - المصدر السابق : ج4: 185
[33] - القلقشندي ، مصدر سابق :ج189/4
[34] - العمري شهاب الدين ، مصدر سابق :93
[35] القلقشندي ، مصدر سابق :ج166/12
[36] - العمري ، مصدر سابق : 94
[37]- المصدر السابق : 94
[38] -القلقشندي ، مصدر سابق : ج241/4
[39]
[40] - القلقشندي ، مصدر سابق ،صبح الأعشى : ج 1 / ١٨٨ - ١٨٩ ،
[41] -المصدر السابق : ج1/ 190
[42] - القلقشندي ، مصدر سابق : ج4/ 191
[43] - المصدر السابق : ج5/ 467
[44] - المصدر السابق : ج11/ 7
[45] - المصدر السابق : ج2/ 293
[46] - المصدر السابق : ج11/ 90
[47] - العمري ، مصدر سابق : 139-140
[48] - القلقشندي ، مصدر سابق : ج5/ 467
[49] - القلقشندي ، مصدر سابق : ج12/ 7
[50] - الميداني عبد الرحمن حبكة ، كتاب الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم ، دار غياض للنشر ، سوريا – دمشق ، ط2، 2005 : 32

[51] - الميداني ، مصدر سابق :33
[52] -الميداني ، مصدر سابق : 54
[53] - القرشي محمد بن أحمد ، معالم القربة في أحكام الحسبة ، تح محمد حسين الدمياطي ، دار الفنون ،ط1، 2000 : 152
[54] - المصدر السابق : 222
[55] -ابن بسام ، نهاية الرتبة في معالم الحسبة ، تح.احمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ، ط1، 2003: 7
[56] -المصدر السابق : 9
[57] - القرشي ، مصدر سابق: 233
[58] - المصدر السابق :238
[59] - المصدر السابق : 222
[60] - أبن بسام ، مصدر سابق : 11
[61] -المصدر السابق : 113
[62] -القرشي ، مصدر سابق : 152
[63] - ابن بسام ، مصدر سابق : 109
[64] - المقدسي أبو شامة شهاب الدين محمد بن عبد الرحمن ، الروضتين في أخبار الدولتين (الزنكية والصلاحية) ، دار الجيل ، بيروت -لبنان ،ط1 ، د.ت : ج1/ 191

[65] -عرنوس محمد ، تاريخ القضاء في الإسلام ، المطبعة المصرية الاهلية الحديثة ، القاهرة – مصر ، د.ت : 105
[66] - المقدسي ، مصدر سابق 199
[67] - عاشور سعيد ، مصر في دولة المماليك البحرية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة – مصر ، ط1، 1959 : 152
[68] - القلقشندي ج4/ 192
[69] -العمري ، مصدر سابق : 118
[70] - عرنوس محمد ، مصدر سابق 107
[71] - القلقشندي ، مصدر سابق : ج9/ 34-35
[72] - المصدر السابق : ج14/ 192
[73] -عاشور سعيد ، مصدر سابق : 156
[74] - عرنوس محمد ، مصدر سابق : 119
[75] - المصدر السابق : 120
[76] -القلقشندي ، مصدر سابق : ج78/5
[77] القلقشندي ، مصدر سابق : ج4/ 188
[78] -المصدر السابق : ج11/ 381
[79] -العمري ، مصدر سابق : 127
[80] -القلقشندي ، مصد سابق : ج4/ 112
[81] - القلقشندي ، مصدر سابق : ج11/ 209
[82] -المصدر السابق : ج4/ 222
[83] -العمري ، مصدر سابق : 145
[84] -القلقشندي ، مصدر سابق : ج4/ 193
[85] -المصدر السابق : ج194/4
[86] -القلقشندي ، مصدر سابق : ج12/ 425-426
[87] -القلقشندي ، مصدر سابق : ج4/ 194

المصادر والمراجع

- القران الكريم
- ابن أبي أصيبعة (أحمد بن القاسم)، عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء، تحقيق نزار رضا، بيروت، مكتبة الحياة، [د. ت].
- أبن أياس محمد بن احمد الحنفي ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تح محمد مصطفى ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 1984
- ابن بسام ، نهاية الرتبة في معالم الحسبة ، تح.احمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ، ط1، 2003
- ابن تغري بردي (يوسف)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم له محمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1992.
- ابن جبير،(حسين)، رحلة ابن جبير،دار صادر بيروت،1961
- ابن منظور (جمال الدين محمد)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، 1997.
- أبي المحاسن جمال الدين ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، مطبعة بريال المسيحية ، طبعة قديمة ، نسخة ألكترونية
- شرف (جان)،الايديولوجية المجتمعية ، منشورات الجامعة اللبنانية،بيروت،1996
- الصفدي الخليل بن آيبك ، الوافي بالوفيات ، تح : تركي مصطفى ، دار احياء التراث ، بيروت -لينان ، د.ط ، 2000م
- الصفدي (خليل بن أيبك)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق محمد أبو زيد وآخرون، بيروت، دمشق، دار الفكر، ط1، 1998.

- عاشور سعيد ، مصر في دولة المماليك البحرية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة – مصر ، ط1، 1959
- عبدالحميد كمال حشيش، دراسات في الوظيفة العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1966م.
- عرنوس محمد ، تاريخ القضاء في الإسلام ، المطبعة المصرية الاهلية الحديثة ، القاهرة – مصر ، د.ت.
- العطار د.فؤاد ، مبادئ القانون الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1970.
- العمري شهاب الدين ، التعريف بالمصطلح الشريف،مطبعة العاصمة ، مصر، نسخة الكترونيةعن النسخة القديمة طباعة 1935
- قاسم عبده، 1983، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، عصر سلاطين المماليك، القاهرة، دار المعارف.
- القرشي محمد بن أحمد ، معالم القربة في أحكام الحسبة ، تح محمد حسين الدمياطي ، دار الفنون ،ط1، 2000
- القلقشندي أبي العباس ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، ج14 . نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية . د. ط ، د. ت : ج9/ 253
- محمد ريحان ، الإدارة المالية في عصر المماليك ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2017
- المقدسي أبو شامة شهاب الدين محمد بن عبد الرحمن ، الروضتين في أخبار الدولتين (الزنكية والصلاحية) ، دار الجيل ، بيروت -لبنان ،ط1 ، د.ت
- المقريزي (تقي الدين احمد) ، اغاثة الامة بكشف الغمة ، نشر محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ، القاهرة ، 1940
- المقريزي ، السلوك ، تحقيق سعيد عاشور ، دار الكتب القاهرة ، 1972
- الميداني عبد الرحمن حبكة ، كتاب الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم ، دار غياض للنشر ، سوريا – دمشق ، ط2، 2005
- النهار عمار، العصر المفترى عليه ؛ عصر المماليك البحرية، دمشق، دار النهضة، مجموعة الكمال المتحدة، ط1، 2007.